وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة

اليــوم:	الأحد
التاريخ :	٢٩-١-٢٠٢٣

الراي
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

لا تحديد في الدستور ... والهدف إدارة المرافق العامة والضبط الإداري

«العاجل»... التقدير للحكومة والرقابة للقضاء

| كتب فرحان الشمري |

أجمعت الآراء الدستورية على أن «العاجل من الأمور» يعود تقديره للحكومة المستقيلة لضمان استمرار تسيير المرافق العامة بانتظام، بما في ذلك حضورها أيّ جلسات لمجلس الأمة، ومرد ذلك إلى أن الدستور لم يُحدّد المواضيع التي تندرج تحت مفهوم «العاجل»، كما لم يُحدد أيضاً عمراً معيّناً لحكومة تصريف العاجل من الأمور، فيما تبقى الرقابة للقضاء الإداري.

وقال الخبير الدستوري الدكتور محمد الفيلي لـ«الراي» إن «مبرر وجود الحكومة في الدولة هو تلبية الحاجات العامة من خلال إدارة المرافق العامة والضبط الإداري، كما أن لها وظائف أخرى أبرزها إدارة علاقة الدولة بالدول الأخرى، وإدارة علاقة الحكومة بالسلطات العامة الأخرى».

وأوضح أنه «لا تخلو الدولة من حكومة، فإذا استقالت أو أُقيلت، يظل التزامها بأداء واجباتها ومهامها قائماً، لكنه يتحوّل من أداء كل وظائفها إلى أداء العاجل منها فقط، إلى حين تسلم الحكومة الجديدة زمام الأمور».

وإذ أشار إلى أن «بعض الدساتير تُنيط الحكومة إدارة الأمور المعتادة وبعضها يحصر مهمتها بإدارة العاجل من الأمور»، تساءل الفيلي: «هل نطاق الاختصاص يُصبح أوسع ربطاً بالمصطلح»؟، ثم أجاب: «من وجهة نظري نعم، فاستمرار الدولة من الأمور المعتادة وتحقق هذا الاستمرار أمر عاجل لا يحتمل الانتظار».

وأضاف: «وعليه يكون الأمر العاجل يتضمن الأمر المعتاد ويتجاوزه، فيصبح العاجل كل تسيير للمعتاد من أمر الدولة، وكل ما يتجاوز ذلك إذا كان الانتظار في اتخاذ القرار يُلحق بالدولة ضرراً أو يفوّت عليها كسباً».

وتابع موضحاً: «إذا أخذنا بالفهم السابق، سيكون السؤال مَنْ الذي يُقدّر أن هذا الأمر عاجل؟ منطقياً مُتخذ القرار، لأنه لا يستطيع أن يُمارس اختصاصه قبل تقرير أن الأمر عاجل».

بدورها، قالت الخبيرة الدستورية الدكتورة حنان الدغيشم إنه «وفقاً لنص المادة 103 من الدستور، إذا استقالت الحكومة لأيّ سبب من الأسباب فإنها تستمر في تصريف العاجل من الأمور، وذلك كضمانة لاستمرار تسيير المرافق العامة بانتظام».

وأكدت أن «الدستور لم يُحدد المواضيع التي تندرج تحت مفهوم العاجل من الأمور، وترك الأمر للسلطة التقديرية للحكومة على أن يتم ذلك تحت رقابة القضاء، لذا تملك الحكومة مباشرة كل الاختصاصات التي ترى أنها ضرورية ومن العاجل من الأمور».

وأوضحت الدغيشم أن «الحكومة تملك أيضاً حضور جلسات مجلس الأمة، متى ما قدّرت هي والمجلس أن ذلك من العاجل من الأمور»، مشيرة إلى أن «الدستور لم يُحدّد عمراً مُعيناً لحكومة تصريف العاجل من الأمور».

الفيلي لـ «الراي»: الأمر العاجل كل تسيير للمعتاد من أمر الدولة
الدغيشم لـ «الراي»: الحكومة تملك حضور جلسات مجلس الأمة

لا سوابق قضائية

رداً على سؤال عن انفراد مُتخذ القرار بتقدير «الأمر العاجل»، قال الفيلي: «في الواقع نحن بصدد قرار إداري ومشروعية القرار ترتبط بسلامة محله وسلامته من عيوب تجاوز نطاق الاختصاص»، مشيراً إلى أن «فحص مشروعية القرار منوط بالقاضي الإداري الذي يفحص كل قرار عندما يطعن فيه ويمحّصه من حيث سلامته».

وأضاف: «هل صدر عن القضاء الكويتي أحكام تمذهبت بمعايير تطبيقية؟ على حد علمي لم يصدر عن القضاء الكويتي أي حكم في هذا الموضوع، لعدم الطعن أمامه بقرارات إدارية، استناداً لمخالفتها حدود العاجل من الأمور».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	٢٩-١-٢٠٢٣	١	١٥٦٨٥

السياسة
AL-SEYASSAH
النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

النيابة ترفض التماساً للنظر بإعدام قاتل فرح أكبر

كتب - جابر الحمود:

رفضت النيابة العامة أمس طلب الالتماس المقدم من دفاع قاتل فرح أكبر المحامية حصة العبيد بشأن إعادة النظر في القضية المقضي بها بإعدام موكلها شنقاً لقيامه بخطف وقتل المواطنة فرح أكبر خلال شهر أبريل من العام الماضي.

وأرجعت محكمة التمييز التي عقدت برئاسة المستشار عبدالله الجاسم إدانتها للمتهم بهذه العقوبة، إلى أنه ثبت لها صحة إسناد التهم له بالوصف الذي أسبغته عليه النيابة العامة، أخذا بالأدلة اليقينية المتضمنة لشهادة كل من شقيقتها وبقية الشهود وضابط المباحث، وما جاء بأقوال طفلتها وطفلة شقيقتها، وما أقرّ به المتهم بأقواله في تحقيقات النيابة، والمؤيدة بما أثبته التقرير الطبي الأولي وتقرير الطب الشرعي، ومحضر معاينة الشرطة للمركبات أطراف الواقعة، وما احتوته وحدات التخزين الإلكترونية المتضمنة للتسجيلات المرئية والتي أظهرت جزءا من وقائع الدعوى.

وصرح وكيل المجني عليها المحامي عبدالمحسن القطان فور صدور قرار الرفض: "أشكر الله والسلطة القضائية العادلة على انصاف ورثة موكلتي"، مضيفا أن هذا الحكم أصاب كبد الحقيقة وأثلج صدورنا جميعاً"، معرباً عن أمله في تنفيذه لردع للجميع نتيجة لتطبيق الجزاء على الفعل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٧-١-٢٠٢٣	٦	١٩١٦٧

القبس
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

المطر: مزوِّر من جنسية عربية محكوم بأكثر من 30 عاماً

«التعليمية»: 129 شهادة مزوَّرة صدرت أحكام قضائية بشأنها

فهاد الشمري

تابعت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد، في اجتماعها أمس الخميس، بحث تكليفها التحقيق في موضوع الشهادات العلمية المزورة والوهمية في التعليم العام والعالي.

وأوضح رئيس اللجنة النائب د. حمد المطر أن ممثلي وزارة الداخلية في اجتماع أمس أبلغوا اللجنة بما تم التوصل إليه في هذه القضية والمتسبب ومن هم (دلالي) هذه الشهادات. وبين أن اللجنة حصلت على نسخ من 129 شهادة مزورة، معظمها تم استرداد المبالغ منهم وأخذوا أحكاما قضائية. وأضاف أن المزوِّر من جنسية عربية موجود في السجن بأحكام قضائية تصل إلى أكثر من 30 عاما، مؤكدا استمرار اللجنة في كشف هذه القضية ومتابعتها لرفع تقرير إلى مجلس الأمة فور الانتهاء منه.

وقال المطر إن الحقائق تتجلى وتنكشف أمام اللجنة من اجتماع إلى آخر، حول المشكلات التي خلقتها الشهادات المزورة والمعاناة التي يعانيها المجتمع الكويتي بسبب هذه الشهادات.

وذكر أن اللجنة ستجتمع يوم الأحد المقبل بحضور جمعية المعلمين والقيادات التربوية لمناقشة موضوع الغش، مؤكدا أن «مسؤولية المحاسبة كبيرة بدءًا من المسؤولية السياسية لوزير التربية والقيادات التربوية».

أعضاء اللجنة التعليمية خلال مناقشة ملف تزوير الشهادات

الأمن الغذائي

على صعيد آخر، استكملت لجنة شؤون البيئة والأمن الغذائي في اجتماعها أمس، تكليفها بالتحقيق في معوقات الاكتفاء الذاتي من المنتج المحلي، بحضور ممثلي اللجنة الوطنية العليا لتعزيز منظومة الأمن الغذائي والدوائي والمائي.

كما ناقشت اللجنة شكوى محالة من لجنة العرائض والشكاوى، بشأن وزارة المالية والهيئة العامة للبيئة، بحضور ممثلي الجهتين ومقدمي الشكوى.

وأوضح رئيس اللجنة، د. حمد المطر، أن الاجتماع كان من شقين تعلق الأول منهما بالتحقيق في شكوى وصلت إلى اللجنة من لجنة العرائض والشكاوى، وتم الانتهاء منها.

وبيّن المطر أن الشق الآخر من الاجتماع كان مهماً، لتعلقه ببحث منظومة الاكتفاء الغذائي والمائي والدوائي، مشيداً بالأفكار الشبابية التي قدمت حول مشروع الاكتفاء الذاتي للمنظومة الغذائية والمائية.

لجنة تحقيق «الكاراكال» و«اليوروفايتر»: فساد واضح في الصفقتين

واصلت لجنة التحقيق في عقد طائرات الكاراكال العمودية وعقد طائرات اليوروفايتر، مناقشة التحقيق في العقدين خلال اجتماعها أمس الخميس.

وقال عضو اللجنة النائب د. حمد المطر: «إن اجتماعها أمس هو التاسع للجنة، واتضح من خلال المناقشة وجود الكثير من المشاكل في الصفقتين»، مضيفاً أن «اللجنة مستمرة في عملها بالتحقيق». وتابع: «من الواضح أن هناك فساداً وعمولات، ويجب محاسبة المسؤول عنها كائناً من كان»، مشيراً إلى أن «العقد الأول تصل قيمته إلى مليار و71 مليون يورو، والعقد الثاني تصل قيمته إلى 3 مليارات و600 مليون يورو».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٧-١-٢٠٢٣	٥	١٧٦١٤

الأنباء
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الاستئناف» تلغي حكم حبس متهم بالتزوير وتسهيل الاستيلاء على أموال دعم العمالة

عبدالكريم أحمد

ألغت محكمة الاستئناف حكم أول درجة بحبس متهم بالتزوير والاستيلاء على أموال دعم العمالة، وقضت مجددا بالاكتفاء بالامتناع عن عقابه.

وتتلخص الوقائع بالشكوى المقدمة من المتهم للنيابة العامة بصفته مالك شركة بعد تلقيه إنذارا من مؤسسة التأمينات بوجوب سداده مبالغ اشتراكات موظفيه والتي تبلغ 50 ألف دينار، ولدى استفساره عن اسماء الموظفين اتضح أنه لا يعرفهم وأنه تم تسجيلهم على الشركة دون علمه، ويتهم فيها مندوبين يعملون بالشركة بأنهم هم من قاموا بتسجيل هذه العمالة.

وأثناء التحقيق، وردت التحريات بأن الشاكي هو شريك للمتهمين الأول والثاني (المندوبين) وانه قد اتفق معهم لتسجيل هذه العمالة والاستفادة من مبالغ برنامج إعادة الهيكلة، وعليه تحول الشاكي إلى متهم في القضية.

وأمام محكمة الاستئناف حضر المحامي أحمد الحمادي عن المتهم وترافع شفاهة مبينا ان ما ورد في تحريات المباحث عن وجود اتفاق بين مالك الشركة والمتهمين الأول والثاني ما هو الا استنتاجات من ضابط المباحث خلت من أي دليل على صحتها، وأن الأوراق تخلو من أي تفويض صادر من مالك الشركة للمناديب يمكنهم من إتمام عملية تسجيل العمالة، فضلا عن أن النيابة عرضت المتهم على جميع الموظفين المتهمين بالاستيلاء على أموال دعم العمالة ولم يتعرف عليه أحد منهم وهو ما يقطع بأن المتهم لم يتعامل معهم ولم يقم بتسجيلهم على ملف الشركة، كما أن النيابة العامة لم تقم بفحص شهادات لمن يهمه الأمر الصادرة من الشركة لإثبات ما اذا كان المتهم هو من أمضى عليها من عدمه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٧-١-٢٠٢٣	١٣	١٦٦٨٨

الراي
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«غسل أموال» بربع مليار... إلى 16 فبراير

| كتب أحمد لازم |

أجلت محكمة الجنايات أمس، إلى 16 فبراير المقبل، قضية غسل أموال متهم فيها نائب سابق و4 آخرين بتهريب 257 مليون دينار، تحصلوا عليها من خلال «النصب العقاري» في مشاريع وهمية، وذلك لاستكمال سماع مرافعة المحامين.

وأسندت النيابة العامة إلى المتهمين تهمة ارتكاب جريمة غسل أموال قيمتها ربع مليار دينار بأن تعمدوا حيازة واكتساب تلك الأموال مع علمهم بأنها متحصل عليها من الجريمة الموصوفة وذلك بأن قاموا بتجميع تلك الأموال من جريمة النصب وإيداع بعضها في حساباتهم الشخصية وحسابات شركة ملك النائب السابق للصيرفة وشركات عقارية ومكتب استشارات هندسية وشركات أخرى مملوكة للمتهم الأول لدى بنوك الكويت، وتم إجراء العديد من التحويلات من خلال الشركة الأولى لأشخاص بدول كندا وأستراليا والمجر والولايات المتحدة الأميركية، وكان ذلك بغرض تمويه وإخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال.

وشهد ضابط المباحث أن تحرياته السرية أسفرت عن قيام المتهم النائب السابق بالاستيلاء على أموال المجني عليهم عن طريق النصب والاحتيال بالاشتراك مع آخرين على النحو الوارد بالقضية رقم 21/2018 حصر غسل أموال والمقيدة برقم 21/2018 جنايات غسل أموال وتداول تلك الأموال المتحصلة من الجريمة سالفة البيان والتي تقدر بأكثر من ربع مليار دينار، واستخدام النائب السابق للشركات خاصته بالاشتراك مع المتهمين حيث كان يقوم بتحويل المبالغ المتحصلة من الجريمة سالفة البيان لحسابات سالفي الذكر وتحرير شيكات بأسمائهم تصرف نقداً وكذا قيامهم بالتحويلات الخارجية بدول كندا والولايات المتحدة لأشخاص آخرين وكان ذلك بغرض تمويه وإخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٧-١-٢٠٢٣	٢	١٥٦٨٤

السياسة
AL-SEYASSAH
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

سقوط حق "التأمينات" بمديونية "مورث"

■ زيد الخباز

■ قضت المحكمة الكلية بسقوط حق المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بـ خصم المديونية المترتبة على المعاش التقاعدي لمورث"مواطنتين" عن الفترة السابقة لتاريخ 31 / 3 / 2006، فيما زاد على 15 سنة قبل رفع الدعوى .

و أمام المحكمة أكد دفاع المدعيتين المحامي زيد الخباز ان تقرير الخبرة خالف الثابت بالاوراق و شابه الفساد في الاستدلال، مشيرا إلى أن المؤسسة لم تقوم باثبات واقعة الصرف بدون وجه حق التي تدعيها، مبينا ان المؤسسة لم تقدم دليلا على ما تدعيه، مطالبا بسقوط حق المؤسسة في الخصم بالتقادم الخماسي، وكذلك بالتقادم الطويل وهو ما استجابت له المحكمة .

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	٢٩-١-٢٠٢٣	٥	١٩١٦٨

الراي
محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولار بيروت «خرج عن السيطرة» فهل يلحق به الشارع؟

«النكبة القضائية» ترفع حمى التوتر في لبنان

| بيروت - من وسام أبوحرفوش
وليندا عازار |

تتدافع الأسئلةُ المخيفةُ حول مآل الواقع اللبناني الذي بات يتقاذفه عصفُ الانهيار المالي الذي يشتدّ «مع كل ساعة» والتشظياتُ المتفجرة القضائية - السياسية لملف التحقيق في «بيروتشيما»، والفرْملةُ شبه الكاملة لعجلة الحُكم في ضوء الفراغ الرئاسي المفتوح على مزيدٍ من الدوران في... حلقةٍ مفرغة.

وسواء كان تدحْرُجُ الليرة أمام الدولار إلى قاع جديد، كما المكاسرة القضائية داخل «حفرة» انفجار مرفأ بيروت نتاج «دينامية» أكثر توَحُّشاً للسقوط المالي الحرّ وبلوغ الانسداد القضائي في ملف «بيروتشيما» قعراً أنْذر بتسديد «ضربة قاضية» للتحقيق المعقّد، أم أن الاندفاعة اللاهية على هذين المسارين أو أحدهما تنطوي على «سرّ» ومن خلفه «زرّ» قابل للضغط عليه «بالتوقيت المُناسب»، فإن النتيجة واحدة وهي أن لبنان دخل منعطفاً بالغ الخطورة.

وفيما تقضي البلاد «مقطوعةَ الرأس» منذ ١ نوفمبر تاريخ بدء الشغور في رئاسة الجمهورية، وسط تعطُّل الدور التشريعي للبرلمان و«اقتناص» حكومة تصريف الأعمال جلستيْن لبتّ ملفات مُلحة من «فم» المنازلات السياسية بين مكوّناتها، وبينما يعاند القطاع الصحي والاستشفائي «لفْظ أنفاسه» وسط التفاف الانهيار المالي حول «أعناق» اللبنانيين «وحقهم بالحياة» و«تسوّل» المؤسسات العسكرية والأمنية معونات غذائية ومساعدات نقدية خارجية لدعم رواتب عناصرها، لم يكن ينقص إلا «نكبة» قضائية يُخشى أن تكون «رصاصة الرحمة» على سلطة اشتعلت تحت «أقواسها» مطاحنةً أوحى مسارُها المندرج بـ«عملية ارتداد» على المحقق العدلي القاضي طارق بيطار وقد لا يخرج منها القضاء... جسماً واحداً.

وإذ توالتْ «الضرباتُ» على ما تبقى من «صمامات أمان» في الوضع اللبناني في ضوء ما عبّر عنه خروج «المعركة» بين وزير الدفاع موريس سليم وقائد الجيش العماد جوزف عون إلى العلن عبر تأكيد الأول أنه «في حال استمر عون في التسلّط وتعدي حدوده، فسأتوجّه إلى مجلس الوزراء للمطالبة بإقالته»، وذلك على خلفية تكليف كل منهما ضابطاً لتسيير أعمال المفتشية العامة في الجيش، استمرتْ في الشارع وعلى الورق «داحس والغبراء» القضائية التي تختزلها المواجهة الضارية بين بيطار الذي استأنف من «تلقاء نفسه» مهمته بعد تعليقها لنحو 13 شهراً، وبين النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات الذي اختار «المعاملة بالمثل» مع المحقق العدلي عبر الادعاء عليه ثم إصداره قراراً بتخلية كل الموقوفين في القضية.

وعلى وقع خشيةٍ متعاظمة من أن يستدرج التناحر القضائي المزيد من القنابل الموقوتة التي يتشابك فيها الداخلي بالخارجي في الوقت الذي يبدو لبنان وكأنه «طنجرة ضغط» معيشية تغلي فوق صفيح «الدولار الأسود» الذي تجاوز أمس 61 الف ليرة للمرة الأولى متسبّباً بجولة جديدة من قطع الطرق في أكثر من منطقة وفوضى في الأسواق والتسعير، شهد ملف «بيروتشيما» سباقاً محموماً بين الشارع الذي قاده أهالي الضحايا في محاولة لحماية مهمة بيطار ومنْع «الانقلاب» على التحقيق والإطاحة به واعتراضاً على تخلية كل الموقوفين، وبين مسعى القضاء للملمة شظايا «الانفجار» غير المسبوق داخل جسمه وإعادة الانتظام للملف لم يبعّد ممكناً، وبمعزل عن أحقية الاجتهاد الذي أعاد بموجبه بيطار نفسه إليه ورفْضه عويدات، إلا إطلاقه من جديد بعدما جاء «تسريح» الموقوفين، ولو باجتهاد مضاد من المدعي العام، بمثابة كسْر لأحد «أقفاله».

ومنذ ساعات الصباح الأولى اعتصم أهالي ضحايا انفجار المرفأ أمام قصر العدل مواكبةً لاجتماع كان مقرّراً لمجلس القضاء الأعلى ودعْماً لمسار التحقيق الذي يقوده بيطار ولمرتكزات قراره بالعودة إلى مهمته متكئاً على اجتهاد «استوعب» عبره صلاحيات النيابة العامة التمييزية في معرض تبرير عدم حاجته لأذونات للادعاء على سياسيين وعسكريين وأمنيين وقضاة، وأفتى بموجبه بعدم إمكان ردّه أو تنحيته وفق عشرات الدعاوى المرفوعة بحقه من سياسيين مدعى عليهم.

وفي حين تردّدت اللجنة الرئيسية الممثلة لأهالي ضحايا الانفجار والمتضررين منه بما وصفتْه بـ«الانقلاب السياسي والأمني والقضائي على القانون، وعلى العدالة» عبر الإجراءات المضادة لعويدات بتخلية كل الموقوفين والادعاء على المحقق العدلي ومنْعه من السفر، محفلة «القوى الأمنية مسؤولية أمن القاضي بيطار»، اعتبر نواب من المعارضة شاركوا في تحرك الأهالي «أن ما قام به عويدات استيلاء على صلاحيات المحقق العدلي وهو جعَل دم من ماتوا برقبته»، معلنين «أنها عصفورية ويجب التصدي للمليشيات والمافيات التي تسيطر على الدولة والتي سبق أن هددت بقبْع بيطار» (في غمْز من قناة «حزب الله»).

وبعدما ساد اجتماع نواب المعارضة مع وزير العدل هنري خوري عراقٌ تخلله تعرض عدد منهم لاعتداء من مرافقي الأول إثر نقاش محتدم، وصولاً لمطالبة النائب اديب عبدالمسيح «فوراً بسجن كل عناصر الوزير، وندعوه للتنحي»، فجّر هذا التطور غضبة كبيرة أمام وزارة العدل حيث حاول عدد من أهالي الضحايا ومتضامنون معهم اقتحامَ المبنى ما أدى إلى سقوط 3 جرحى.

وعلى بُعد أمتار ووسط إجراءات أمنية «ما فوق استثنائية» داخل قصر العدل خصوصاً أمام مكتب مدعي عام التمييز، كانت الاجتماعات تتكثف بين أعضاء مجلس القضاء الأعلى ومع عويدات بحثاً عن مخْرج كان يُخشى أن يكون بتنحية بيطار وهو ما استعدّ له الأهالي ونواب المعارضة ملوّحين بـ «تحرك كبير» على الأرض «منعاً لدفن التحقيق».

وتحت وطأة احتقان الشارع وبعدما كان مصدر نيابي من الذين اجتمعوا مع رئيس «القضاء الأعلى» سهيل عبود ينقل عن الأخير أنه «سيحمي المحقق العدلي من الهجمة الشرسة التي يتعرض لها ولن يسمح بسحب الملفّ من يده أو بإزاحته من منصبه»، خلصت المداولات إلى عدم عقد اجتماع المجلس «تحت ضغط الشارع ورفْضاً لتدخل النواب في عمل القضاء» كما قال عدد من أعضائه.

وفي حين أبلغ عويدات قناة «الجديد» أن المجلس الأعلى لم يلتئم تفادياً «للدم في الشارع»، فإنه مضى في المنحى التصعيدي بحق بيطار. وغداة ادعائه عليه بتهمة «التمرد على القضاء واغتصاب السلطة» ومنعه من السفر، أصدر أمس قراراً «بعدم تسلم أي قرار أو تبليغ أو مستند من المحقق العدلي كونه مكفوف اليد في قضية انفجار مرفأ بيروت وغير ذي صفة ومغتصب سلطة» وأحاله على التفتيش القضائي.

ووصف عويدات قرار بيطار باستئناف مهمته «كأنه يتطلع بنفسه أمام المرآة».

في المقابل، أكد بيطار إصراره على الاستمرار في واجباته في ملف انفجار المرفأ حتى صدور القرار الاتهامي «وساصدره سواءً كنتُ في مكتبي أو منزلي أو الحبس».

احد عناصر قوى الأمن اللبنانية يتلقى المساعدة بعد إصابته بجروح في بيروت (أ ف ب)

العوف من السجن... إلى أميركا

من بين الموقوفين الـ 17 الذين تمت تخليتهم بموجب قرار مدعي عام التمييز القاضي غسان عويدات، برز اسم رئيس مصلحة الأمن والسلامة في مرفأ بيروت محمد زياد العوف.

ومرد «الاهتمام» بالعوف كان بدايةً أنه يحمل الجنسية الاميركية، قبل أن تزداد «الأضواء» عليه، باعتبار أنه «تفرّد» بمغادرة الأراضي اللبنانية فور تخليته رغم اقتران قرار إطلاقه بقرار منع السفر الذي سرى أيضاً على الآخرين.

وغادر العوف عبر مطار رفيق الحريري الدولي إلى الولايات المتحدة، حيث أعلن وكيله القانوني المحامي صخر الهاشم إن موكله «وصل إلى الولايات المتحدة ولن يعود إلى لبنان»، موضحاً أن ترحيله «جاء بقرار أميركي، وقد غادر قبل تعميم قرار منع السفر الصادر بحقه على جهاز الأمن العام».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٧-١-٢٠٢٣	١٠	١٥٦٨٤

الراي

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العـــدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني والذي يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٣/٢/١٥ - قاعة - ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ١٩٥/ ٢٠٢٠ بيوع/ ٢.

المرفوعة من : عبدالله عبدالعزيز خليفة عبدالرحمن السويلم

ضـــد:
١- منيرة عبدالرحمن ناصر القحطان.
٢- وكيل وزارة العدل بصفته
٣- مدير إدارة التسجيل العقاري - بصفته.
مدير عام بنك الائتمان الكويتي - بصفته

أولاً: أوصاف العقار

وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة.
- عقار الوديعة رقم (٣٣١) ٢٠١٥ الكائن بمنطقة مدينة صباح الأحمد البحرية قسيمة رقم ٧٧٩ - من المخطط رقم م/٣٧٥٠٠-٨ (أرض فضاء) - ومساحته ٢٥٧٠٦م وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي قدره ٧٧٠٠٠٠ الف د.ك مائتان وسبعون الف دينار كويتي
م: ملاحظات سكن خاص يتكون من ارضي واول وقام المالك باضافة مظلة من المواد الخفيفة بالدور الأرضي دون ترخيص واضافة غرفة كهربي بالسطح دون ترخيص

ثانياً: شروط المزاد

أولا: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي للرسو العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الاقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه او بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح ادارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانيا: يجب على من يعتمد الناضي عطاءه ان يودع خلال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثا: فان لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملا وجب عليه ايداع خمس الثمن على الاقل والا اعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على اساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعا: اذا اودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه الا اذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بايداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على اساس هذا الثمن.
خامسا: اذا لم يقم المزايد الاول بايداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة هورا على ذمته على اساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة باي عطاء غير مصحوب بايداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سادسا: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات اجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك والعاب الجمامة والعبرة ومصاريف الاعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعا: ينشر هذا الاعلان تطبيقا للقانون وبطلب الماشرين لاجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون ان تتحمل ادارة الكتاب بالمحكمة الكلية اية مسؤولية.
ثامنا: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:
١ - ينشر هذا الاعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقا للمادة ٩٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة ايام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٧٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الاخيرة من المادة ٧٧١ من قانون المرافعات انه اذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل.

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على الشقق او البيوت المخصصة لاغراض السكن الخاص عملا باحكام المادة ٣٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	٢٠٢٣-١-٢٩	٤	١٥٦٨٥

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

الوفيـــات

الوفيات

● **ناصر عادل محمد نور العوضي**، 29 عاماً، (شيع). الرجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 55555752، النساء: الجابرية ق9، ش16، م40، تلفون: 99671238

● **لطيفة عبدالله علي الشطي، أرملة/ يوسف حسن علي الشطي**، 90 عاماً، (شيعت). الرجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99616503 - 99160480، النساء: الرميثية ق1، ش13، م11، تلفون: 69686066 - 99999217

● **طيبة نصيب مبارك الحنيف، زوجة/ فالح فهاد مترك العجمي**، 73 عاماً، (شيعت). الرجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99414044 - 99368262، النساء: العقيلة ق1، ش118، م5، تلفون: 97574266 - 99409007

● **عائشة سعد محمد الحقان، أرملة/ راشد أحمد الحقان**، 80 عاماً، (شيعت). الرجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99669340 - 99057177، النساء: الفنطاس، ق2، ش17، م23، تلفون: 94985878 - 99871420

● **هيا صالح حمد العجيل**، 91 عاماً، (شيعت). الرجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 50547114، النساء: مشرف، ق4، ش2، م27

● **جراح مرزوق الحمد الدوسري**، 44 عاماً، (شيع). الرجال: ضاحية عبدالله المبارك، ق5، ش515، م5 (العزاء يوم الأحد فقط)، تلفون: 65000111 - 96096800، النساء: بيان، ق1، طريق 12، م141، (يوم الأحد)، تلفون: 66165606

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الوفيات

● **فلاح عبدالوهاب السمدان**، 93 عاماً، (شيع). العزاء في المقبرة، تلفون: 55499919

● **عبدالجليل صالح محمد**، 86 عاماً، (شيع). الرجال: الحسينية الهاشمية، الصليبخات، قطعة 4، شارع 114، جادة 1، منزل 1، تلفون: 66133471 - 97807117، النساء: غرناطة، قطعة 2، شارع 209، منزل 27، تلفون: 66401166 - 99850904

● **جواد عبدالرحيم عبدالكريم الصفار**، 67 عاماً، (شيع). الرجال: الدعية، حسينية أبوالفضل العباس، ديوان الصفار، تلفون: 66767959، النساء: حطين، ق2، شارع 204، منزل 46، تلفون: 50666771

● **مرتضى سيد مصطفى حسين جلال**، 75 عاماً، (شيع). الرجال: سلوى، حسينية سيد محمد، تلفون: 50649966 - 97901088، النساء: سلوى، حسينية سيد محمد، تلفون: 66067167

● **هنادي سعد عبدالله الجمعان**، 53 عاماً، (شيعت). الرجال: الروضة، ق 2، ش 24، مقابل مدرسة نسيبة بنت كعب، م 43، تلفون: 99627306 - 99577688 - 98984413، النساء: الروضة، ق2، ش24، م43، تلفون: 99767547 - 55390424

● **مساعد عبدالله عثمان الكوح**، 76 عاماً، (شيع). العزاء في المقبرة، تلفون الرجال: 99831315 - 66663911، النساء: 99500252

● **محمد عبدالله مبرك العنزي**، 86 عاماً، (شيع). الرجال: المنقف، ق 1، ش 127، م 27، تلفون: 65018180 - 99121210، النساء: الصباحية، ق 1، ش 15، م 11، تلفون: 97200099 - 97855577

● **عبدالجليل إبراهيم صالح المطوع**، 53 عاماً، (شيع). الرجال: حسينية عقيلة الطالبين، تلفون: 99390497، النساء: الزهراء، ق 5، ش 507، م 8

«إنا لله وإنا إليه راجعون»